

تحليل توزيع المدن الكبرى في العراق وتأثيرها على التنمية الاقتصادية

م.م سعاد خيون جبار

وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة الثالثة

**Analysis of the Distribution of Major Cities in Iraq and Their Impact on Economic Development**

**Assistant Professor Suaad Khaon Jabbar**

**Ministry of Education / Third Rusafa Education Directorate**

تاريخ قبول البحث: 20 / 7 / 2025

تاريخ استلام البحث: 20 / 5 / 2025

## ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل توزيع المدن الكبرى في العراق وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في البلاد. يتناول الدراسة نماذج توزيع المدن وأسباب تركيز السكان والنشاط الاقتصادي في مناطق معينة، مع استعراض العوامل الجغرافية، التاريخية، والاجتماعية التي تؤثر على توزيع المدن. كما يسلط الضوء على الدور الذي تلعبه المدن الكبرى في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة، مع مناقشة التحديات التي تواجهها من حيث التوزيع غير المتوازن، والازدحام، ونقص البنى التحتية. يعتمد البحث على البيانات الإحصائية، الخرائط التوزيعية، والدراسات الميدانية، بهدف تقديم تصور شامل حول كيفية تحسين توزيع المدن لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: تحليل، توزيع، المدن الكبرى، التنمية الاقتصادية

## Abstract

This research aims to analyze the distribution of major cities in Iraq and their impact on the country's economic development. The study examines models of city distribution and the reasons behind the concentration of populations and economic activities in specific areas, reviewing geographic, historical, and social factors influencing urban distribution. It also highlights the role that major cities play in promoting economic growth, providing employment opportunities, and achieving sustainable development, while discussing the challenges they face, such as uneven distribution, congestion, and infrastructure shortages. The research relies on statistical data, distribution maps, and field studies to provide a comprehensive overview of how to improve city distribution to achieve balanced and sustainable economic development in Iraq.

Keywords: Analysis, Distribution, Major Cities, Economic Development

## المقدمة

المدن الكبرى في أي بلد هي أنظمة حيوية تدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي ليست مجرد مراكز سكانية، بل هي مساحات تتراكم فيها رؤوس الأموال، ويتسارع فيها الابتكار، وتتفاعل فيها شبكات الإنتاج والتجارة والخدمات. في العراق، مهد بعض أقدم الحضارات الإنسانية، حيث برزت مدن مثل بابل ونيوى وأور كمراكز للقوة السياسية والاقتصادية والثقافية، تكتسب دراسة التوزيع الجغرافي للمدن الحديثة أهمية استثنائية. فالتوزيع الحالي لهذه المدن لا يعكس فقط الإرث التاريخي الغني، بل يعكس أيضاً التفاعلات المعقدة بين العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والسياسات الحكومية والصراعات السياسية التي شهدتها العراق على مدى القرن الماضي.

في العقود الأخيرة، شهدت المدن العراقية الكبرى - ولا سيما بغداد والبصرة والموصل وكركوك والناصرية - تحولات دراماتيكية في نموها الديموغرافي والاقتصادي. فقد أدت الهجرة الداخلية المتزايدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، نتيجة لتراجع القطاع الزراعي وضعف الخدمات في المناطق الريفية، إلى تضخم غير مسبوق في الكثافة السكانية لهذه المدن. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، تستقطب بغداد وحدها ما يقرب من 25% من سكان البلاد، بينما تعاني المدن الجنوبية الغنية بالنفط مثل البصرة من اختلالات تنموية حادة رغم وفرة الموارد المالية. وقد فرض هذا النمو غير المخطط له ضغطاً هائلاً على البنية التحتية، من نقص المساكن إلى تدهور شبكات النقل والطاقة، مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة.

من ناحية أخرى، يُظهر التوزيع المكاني للمدن الكبرى في العراق انحيازاً واضحاً نحو المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، وخاصة النفط والمياه. فمدن مثل البصرة (حيث يتم إنتاج غالبية النفط العراقي) وكركوك (المتنازع عليها عرقياً) هي مناطق جذب اقتصادي، لكنها أيضاً بؤر للتوترات الاجتماعية والسياسية بسبب التوزيع غير المتكافئ لعائدات الثروة. وفي المقابل، لا تزال المدن الواقعة في الوسط والغرب - مثل الرمادي والسماوة - تعاني من الإهمال التنموي، مما يعزز الانقسام الإقليمي ويهدد الاستقرار الوطني. وبالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية، أدت الحروب والنزاعات الداخلية، مثل تلك التي شهدتها الموصل بعد عام 2014، إلى تدمير البنية التحتية وهجرة الأدمغة، مما أدى إلى تعميق التحديات الاقتصادية.

**مشكلة البحث:**

تتمثل المشكلة المحورية لهذا البحث في التوزيع غير المتوازن للمدن الكبرى في العراق، الأمر الذي يعزز الفوارق الإقليمية ويعيق تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. فمن ناحية، تعاني المدن الكبرى (مثل بغداد والبصرة) من الاكتظاظ السكاني نتيجة للهجرة الداخلية المكثفة وسوء التخطيط الحضري مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، تدهور البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة والفقير.

من ناحية أخرى، تعاني المناطق غير النفطية (مثل الأنبار والديوانية) من التهميش، مما يفاقم التهميش الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد سياسات حضرية فعالة لتعزيز اللامركزية أو دمج المدن الصغيرة في النسيج التنموي، مما يجعل العراق نموذجاً للتنمية غير المتكافئة المرتبطة بالاقتصاد الريعي.

**فرضية البحث:**

تفترض الدراسة أن التوزيع الجغرافي للمدن الكبرى في العراق يرتبط ارتباطاً عضوياً بمناطق الثروة النفطية والموارد المائية، مما يخلق نموذجاً تنموياً أحادي القطب يعتمد على استخراج الموارد دون تنويع الاقتصاد. وتتمثل الفرضية في أن التحول نحو اللامركزية الإدارية، مع تبني سياسات تعزز التكامل بين المدن الكبيرة والصغيرة من خلال مشاريع البنية التحتية المشتركة والتوزيع العادل لعائدات النفط، سيساهم في تخفيف الضغط على المدن الكبرى، تحفيز التنمية في المناطق المهمشة، وتحقيق توازن إقليمي يدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

**أهمية البحث ومبرراته:**

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يُعالج قضية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابكة، تتمثل في:

1. التنمية الاقتصادية: تحليل دور المدن كحاضنات للاستثمار وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي.
2. العدالة المكانية: الكشف عن التفاوتات في توزيع الخدمات بين المناطق الحضرية والريفية.

3. **الاستقرار الاجتماعي:** دراسة الصراعات الإثنية والسياسية الناجمة عن التركيز غير العادل للثروة. أما المبررات، فتشمل:

- ندرة الدراسات التي تربط بين التوزيع الحضري والاقتصاد الريعي في العراق.
- الحاجة إلى سياسات بديلة لمواجهة تداعيات التحضر العشوائي.
- مساهمة النتائج في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، خاصة الهدفين الثامن (العمل اللائق) والحادي عشر (مدن مستدامة).

#### مناهج البحث :

1. النهج المقارن: مقارنة التوزيع الحضري في العراق بنماذج دولية، مثل تجربة النرويج في إدارة المدن النفطية أو تجربة ماليزيا في تحقيق التوازن الإقليمي، لتحديد العوامل المشتركة والاختلافات التي قد تساهم في صياغة حلول مستوحاة.
2. النهج الكمي والإحصائي: استخدام برمجيات مثل SPSS ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل البيانات الديموغرافية والاقتصادية (مثل الكثافة السكانية وتوزيع الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة) وإنشاء خرائط تفاعلية تُظهر تركيز الثروة والخدمات في المدن الكبرى مقابل المناطق المهمشة.
3. النهج التحليلي: تفسير النتائج الكمية من خلال عدسة نظريات التنمية الإقليمية، مثل نظرية المركز والأطراف، وفهم التفاعلات بين العوامل السياسية (مثل الصراع العرقي) والاقتصادية (مثل الاعتماد على النفط) في تشكيل الأنماط الحضرية.

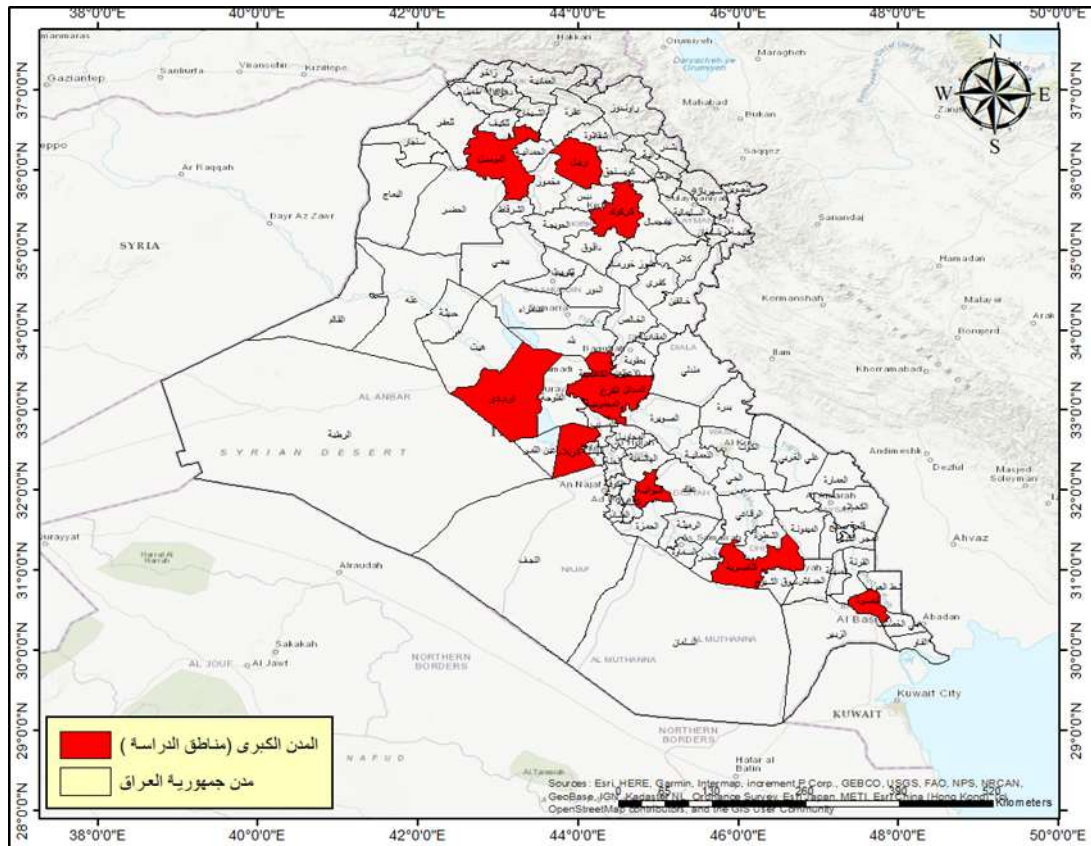
#### حدود البحث:

يقتصر النطاق الجغرافي للدراسة على المدن الرئيسية في العراق، بما في ذلك:

- مدن الوسط والجنوب: بغداد (العاصمة) والبصرة والناصرية وكربلاء والديوانية.
- المدن الشمالية: الموصل وكركوك وأربيل.
- المدن الغربية: الرمادي كحالة دراسية للمناطق المهمشة.

تركز الدراسة على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان والمرتبطة بالموارد النفطية أو المائية.

## الخريطة (1): الموقع الجغرافي لمناطق الدراسة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ، جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، خريطة جمهورية

العراق مقياس 50000/1 لعام 2020، باستخدام برنامج Arc gis 10.7

## 1- توزيع المدن الكبرى في العراق من حيث الكثافة السكانية:

تكشف الأرقام أن الفوارق السكانية في العراق ليست مجرد فوارق ديموغرافية، بل هي نتاج تراكمات تاريخية وسياسات اقتصادية معيبة. فبغداد، التي يقطنها 30% من السكان (8 ملايين نسمة) بكثافة سكانية تزيد عن 25,000 شخص/كم<sup>2</sup>، تجسد حالة من "الاستقطاب المفرط" بسبب تركيز 70% من الوظائف الحكومية

و90% من المراكز الطبية المتخصصة، مما يحولها إلى نقطة جذب للهجرة الداخلية من المحافظات الفقيرة. أما البصرة، التي تنتج 80% من نفط العراق، فهي على النقيض تماماً (رجب، 2009م، 41/1): فعدد سكانها (2.5 مليون نسمة) لا يتناسب مع ثروتها. وتهدر عائدات النفط على مشاريع "قصيرة الأجل" بدلاً من تطوير بنية تحتية مستدامة، مما يفسر ارتفاع معدل الفقر فيها إلى 30% على الرغم من كونها العاصمة الاقتصادية. وتعكس المدن الشمالية مثل الموصل (1.5 مليون نسمة) (البكري، 2011م) وأربيل (1.7 مليون نسمة) تداعيات النزاعات: فالموصل، التي فقدت 40% من سكانها خلال احتلال داعش لها، تعاني من بطء عملية إعادة الإعمار، بينما تستقطب أربيل -بفضل حكمها الذاتي- النازحين من المناطق المجاورة، مما يزيد من كثافتها بنسبة 8% سنوياً. والأكثر مدعاة للقلق هو حالة غرب العراق، حيث تعتبر الرمادي (500,000 نسمة) نموذجاً للهميش المنهجي: وتعكس كثافتها السكانية (50 نسمة/كم<sup>2</sup>) غياب الاستثمار العام، إذ لا تتجاوز حصتها من الميزانية الاتحادية 2%، بينما تساهم المناطق الغربية بأقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب غياب المشاريع الإنتاجية.

وبالمقارنة مع النموذج النرويجي الذي خفف من التركيز في أوسلو (مليون نسمة) من خلال ضخ 40% من عائدات النفط في تنمية مدن الشمال مثل ترومسو (75 ألف نسمة) من خلال البنية التحتية الذكية وفرص العمل في السياحة البيئية، يفتقر العراق إلى آليات مماثلة لتحويل الموارد إلى تنمية متوازنة. فالنرويج، رغم تشابهها مع العراق في اعتمادها على النفط، استطاعت رفع مساهمة المناطق النائية في الناتج القومي إلى 25%، بينما المناطق العراقية المهمشة -مثل الرمادي والناصرية- تبقى أسيرة "اقتصاد ريعي" يكرس التبعية للمركز. ماليزيا، التي قلصت الفجوة بين ولاياتها من خلال ربط توزيع الاستثمارات بالكثافة السكانية والفقر (مثل ولاية صباح التي ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي من 5% إلى 15% في 20 سنة)، تقدم درساً في كيفية استخدام البيانات الإحصائية لصنع سياسات ذكية، مثل ربط بناء الجامعات والموانئ في المناطق المهمشة بإعطاء الأولوية في التوظيف للسكان المحليين، وهو ما يغيب في العراق حيث تدار 90% من المشاريع في البصرة أو بغداد من قبل عمالة وافدة من خارج المحافظة.

لكسر هذه الدائرة، يجب تحويل الإحصاءات إلى أدوات فعالة في مجال السياسات: فعلى سبيل المثال، إذا كانت بغداد تستقطب 100,000 مهاجر سنوياً بحثاً عن الخدمات، فينبغي ربط تمويلها الحكومي بمدى

تقليل هذه الأعداد من خلال نقل مراكز الخدمات إلى المدن الثانوية. يمكن استخدام مؤشر "الكثافة السكانية/ نصيب الفرد من الاستثمار" لتوجيه 30% من الميزانية إلى المناطق التي يقل عدد سكانها عن 100 نسمة/كم<sup>2</sup> (مثل الرمادي أو القائم)، مع فرض ضرائب تصاعدية على الشركات التي لا تستثمر في المناطق المهمشة. كذلك إنشاء "مؤشر للتهميش التنموي" يقيس الفجوة بين البنية التحتية في المركز والأطراف، وربط ترقية المسؤولين المحليين بتقليل هذه الفجوة، على غرار النموذج الماليزي لتقييم أداء الولايات. في الختام، هذه الأرقام ليست محايدة؛ فهي تخفي صراعات السلطة والهوية، وتكشف أن حل مشكلة التوزيع السكاني في العراق لن يتحقق إلا بقلب المعادلة: من الاقتصاد الذي يركز الثروة في المدن الكبرى، إلى نموذج تنموي يحول الإحصاءات إلى أدوات لخلق العدالة الاجتماعية، من خلال رؤية تتعلم من دول مثل النرويج وماليزيا دون أن ننسى أن خصوصية العراق -بتركيبته الهشة وتاريخه المعقد - تتطلب حلولاً لا تقلد النماذج بل تعيد ابتكارها.

وتعتمد هذه الرؤية على تفكيك الإرث المركزي من خلال خطوات عملية، مثل إنشاء "مناطق اقتصادية خاصة" في المحافظات المهمشة (مثل مركز لوجستي في الرمادي يربط العراق بالأردن وسوريا، أو مركز إقليمي للطاقة الشمسية في الناصرية يستغل المساحات الشاسعة في الجنوب)، مع ربط التمويل بنسبة السكان المحليين العاملين في هذه المناطق، على ألا تقل عن 70%، على غرار النموذج الماليزي في صباح. يمكن أيضاً استخدام مؤشر "الكثافة السكانية/ نصيب الفرد من الاستثمار" بشكل عكسي، بحيث يتم إعطاء الأولوية للتمويل للمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة (Abdullah, 2023) والاستثمار الأقل من المتوسط الوطني (مثل القائم أو السماوة)، مع فرض "ضريبة توازن جغرافي" على الشركات العاملة في المدن الكبرى (مثل ضريبة 5% على أرباحها لتحويلها إلى صندوق تنمية المناطق المهمشة)، وهو نهج مشابه لـ "صندوق التوازن" النرويجي. من ناحية أخرى، سيتطلب تنفيذ مبادرة تنمية المناطق المهمشة تحدياً جذرياً للأنظمة الإحصائية في العراق، والتي لا تزال تعتمد على بيانات ميدانية متفرقة، مما يجعل مخصصات الميزانية أقل دقة. يمكن الاستفادة من تجربة سنغافورة في إنشاء "منصة إحصائية ذكية" تجمع بيانات حية عن الهجرة الداخلية والخدمات وفرص العمل لتمكين صناع القرار من توجيه الاستثمارات في الوقت الحقيقي إلى المناطق الأكثر احتياجاً، مثل تحديث شبكة الصرف الصحي في كربلاء عند رصد

زيادة في الكثافة السكانية بنسبة 10%، أو بناء مجمعات سكنية في أربيل عند تسجيل موجات نزوح جديدة. ومع ذلك، تبقى جميع هذه الحلول مرهونة بمعالجة المشكلة الأساسية: ففي الوقت الذي نجحت فيه ماليزيا في كسب ثقة ولاياتها من خلال تخصيص 30% من المناصب الوزارية لممثلي المناطق المهمشة، لا تزال محافظات مثل الأنبار أو ميسان ممثلة تمثيلاً هامشياً في الحكومات العراقية، مما يغذي الشعور بالتهميش. ولذلك، فإن "اللامركزية المالية" -مثل تحويل 20% من عائدات النفط مباشرة إلى المحافظات المنتجة ومطالبتها (Alnajm, 2023: 718-726) بتخصيص 50% منها لمشاريع التنمية -يمكن أن تكون بداية لكسر حلقة المركزية، شريطة أن تكون مصحوبة بآليات رقابية تضمن شفافية الإنفاق، مثل منصة إلكترونية تعلن تفاصيل كل مشروع على الملأ، على غرار منصة OpenGov في النرويج. ما هو مؤكد أن الأرقام وحدها لن تغير الواقع. فساكن الرمادي الذين يشكلون 1.25% من سكان العراق لن يتحسن وضعهم إلا بتحويل هذه النسبة من "ضعف إحصائي" إلى "قوة تفاوضية" تجبر صانعي القرار على تبني سياسات تعيد تأهيل المناطق المنسية من خلال تحالفات محلية دولية تستثمر في أصولها المهمشة (مثل الصحراء الغربية أو الآثار الآشورية في نينوى) وتحول تحدياتها إلى فرص، تماماً كما حولت النرويج ثلوجها إلى ثلج (جهاد؛ حمادي، 2019م، 14).

حولت ماليزيا غاباتها إلى مصدر للدخل. إن التنمية المتوازنة ليست ترفاً إحصائياً، بل ضرورة وجودية للعراق الذي يعيد اكتشاف نفسه ليس كدولة مركزية، بل كفسيفساء من المناطق المترابطة، حيث كثافة بغداد تكمل صمت صحراء الأنبار، وثراء البصرة يغذي إعادة إعمار الموصل.

يمكن لصحراء الأنبار الغنية بالطاقة الشمسية أن تصبح مصدراً لإنتاج الكهرباء النظيفة من خلال محطات عملاقة يمولها صندوق سيادي مستقل، على غرار مشروع ديزرتك في شمال أفريقيا، بينما يمكن تحويل الأراضي الزراعية في الناصرية أو الديوانية إلى مراكز لتصدير التمور من خلال تقنيات زراعية ذكية مدعومة بشراكات مع دول مثل ماليزيا أو الإمارات العربية المتحدة، التي نجحت في تحويل مواردها الطبيعية إلى صناعات مربحة. كما يمكن لمدينة الموصل، بتراتها الثقافية، أن تصبح وجهات سياحية عالمية من خلال إعادة بناء أثارها وتسهيل تأشيرات الزيارة، كما فعلت كمبوديا مع معبد أنغكور وات. أما من ناحية الحوكمة، فيجب ربط مؤشرات الأداء الحكومي بتحقيق التوازن الجغرافي، كأن تخصص وزارة التخطيط

"نقاطاً تنافسية" للمحافظات الأقل جذباً للاستثمارات، أو زيادة نسبة توظيف الوظائف في المناطق المهمشة (مثل تعيين 60% من موظفي المشاريع النفطية في البصرة من أبناء المحافظة)، مع تطبيق نموذج "الموازنة التشاركية" البرازيلي، حيث يشارك السكان في تحديد أولويات الإنفاق العام من خلال المنصات الرقمية. ويتمثل التحدي الأعمق في كسر "ثقافة المركزية" التي تجعل من بغداد ليست عاصمة سياسية فحسب، بل عاصمة ثقافية واقتصادية وإعلامية أيضاً. وهذا يتطلب نقل مؤسسات حيوية مثل البنك المركزي أو هيئة الإعلام إلى مدن أخرى (مثل الموصل أو البصرة)، كما فعلت جنوب أفريقيا بنقل البرلمان إلى كيب تاون، أو ألمانيا بتقسيم المؤسسات الاتحادية بين برلين وفرانكفورت. وهنا يمكن للعراق أن يستفيد من ثورته الرقمية الوليدة - حيث يظهر الشباب العراقي تميزاً في ريادة الأعمال التكنولوجية - من خلال إنشاء "مدن ذكية" في المناطق المهمشة (مثل كرمادي أو الحلة) التي تعتمد على الاقتصاد الرقمي والعمل عن بعد، مما يقلل من الهجرة إلى العاصمة. وفي النهاية، فإن إعادة توزيع الكثافة السكانية ليست مسألة هندسة ديموغرافية، بل هي مشروع وطني يعيد تعريف مفهوم "السلطة" بعيداً عن التركز في العاصمة، نحو نموذج أصبح فيه كل مدينة عراقية جزءاً من بانوراما متناغمة، حيث تتكامل صناعات البصرة النفطية مع مشاريع السياحة الدينية في كربلاء، وتصبح تقنيات الناصرية الزراعية تغذي أسواق أربيل، وتصبح صحراء الأنبار مصدراً للطاقة تضيء مدن الشمال. لن ينجح هذا التحول من دون ثورة في العقلية السياسية التي ترفض النظر إلى الأرقام الإحصائية على أنها مجرد أجنده، بل كخارطة طريق لعراق لا يقاس بتنوعه الجغرافي فحسب، بل بقدرته على تحويل هذا التنوع إلى مصدر قوة ديناميكي، يلهم الدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة (Austvik, 2014 :18-28)

## 2-التوزيع الجغرافي والاقتصادي في العراق:

تجلى الثغرات الإقليمية في العراق بشكل أكبر في الجنوب، الذي يعد قلب الاقتصاد النفطي، حيث ينتج 85% من النفط الوطني. وتهيمن البصرة وحدها على 65% من صادرات النفط، بينما تساهم المحافظات الجنوبية مجتمعة بحوالي 90% من إيرادات الموازنة، وفقاً لبيانات غير رسمية. ومع ذلك، تقع هذه المناطق في فخ "الثروة الجوفاء"، حيث تصل نسبة البطالة إلى 18% (مقارنة بـ 15% على المستوى الوطني) وتعاني البنية التحتية الاجتماعية من الإهمال، مما يظهر انفصلاً حاداً بين توليد الثروة وتنمية المجتمع.

وفي حين أن النرويج -التي يشكل النفط 20% من ناتجها المحلي الإجمالي- تحول ما يقرب من 60% من عائداتها النفطية إلى صندوق الثروة السيادية لتمويل مشاريع البنية التحتية في المناطق النائية (مثل شبكات النقل التي تمول بنسبة 60%)، فإن العراق يواجه أقل من 10% من عائداته النفطية للاستثمار خارج المناطق المنتجة، على الرغم من أنه ينتج ضعف ما تنتجه النرويج تقريباً. والأخطر من ذلك أن كل برميل من النفط العراقي يدر على الدولة حوالي 120 دولاراً أمريكياً بينما لا يستثمر محلياً سوى دولار واحد في المدارس أو المستشفيات، وفقاً لدراسات محلية، مما يديم "لعنة الموارد" ويغذي السخط الاجتماعي

(Austvik, 2014 :18-28)

في وسط العراق، تهيمن بغداد وكربلاء والديوانية على 70% من الأنشطة الصناعية غير النفطية، بفضل موقعها الجغرافي كجسر بين الشمال والجنوب، لكنها تواجه تحديات هيكلية مثل هدر 30% من الكهرباء بسبب شبكات النقل القديمة ومحطات توليد الكهرباء التي تعمل بأقل من 50% من طاقتها، مما يقلل من فرص جذب استثمارات صناعية جديدة. أما في الشمال، فنتج الموصل وكركوك 12% من النفط الوطني، لكن النزاعات تركت إرثاً مدمراً. وتشير التقديرات إلى أن 40% من شبكة الطرق في نينوى و60% من مرافق المياه قد دُمرت، مما أعاق إعادة الإعمار وأبقى معدلات الفقر عند 28% رغم الثراء النسبي للموارد. أما بالنسبة لإقليم كردستان، فتشكل أربيل حالة استثنائية حيث تبلغ نسبة البطالة فيها 8% (مدعومة بالاستثمار الخاص في السياحة والتجارة)، لكنها تبقى رهينة النفط الذي يمثل 80% من إيراداتها، مما يهدد بأزمات مع تذبذب الأسعار العالمية.

أما في الغرب، فتقدر نسبة الفقر في الرمادي بـ35% رغم إمكاناتها الزراعية الهائلة، حيث يضيع 50% من المحاصيل سنوياً بسبب غياب صوامع التخزين وشبكات النقل الفعالة، في تناقض صارخ مع النموذج الماليزي الذي حوّل ولاياتها المهمشة - مثل كيلانتان وتيرينجانو - من مناطق فقيرة (معدل الفقر 25% في التسعينيات) إلى مراكز اقتصادية ديناميكية (معدل الفقر 6% اليوم) من خلال مشاريع مثل الممر الاقتصادي الشرقي الذي ربط المناطق الزراعية النائية بالموانئ والمراكز الحضرية من خلال استثمار 15 مليار دولار في الطرق والسكك الحديدية، مما خلق 220,000 فرصة عمل. من ناحية أخرى، لا تزال

الرمادي خارج خريطة الاستثمار العراقية بسبب هيمنة التخطيط المركزي، حيث يتم اتخاذ 70% من القرارات الاقتصادية في بغداد، دون مراعاة الاحتياجات المحلية.

وتكشف الأرقام أن العراق يفتقر إلى آليتين رئيسيتين نجحتا في النماذج الدولية:

الشفافية وإدارة الموارد: في النرويج، يُدار صندوق الثروة السيادية بشفافية، مع وجود تقارير منتظمة عن استثماراته، بينما في العراق تهدر مليارات الدولارات بسبب الفساد وغياب المساءلة.

اللامركزية المدعومة بالتمويل: لقد نجحت ماليزيا في تفعيل "الحكم المحلي" من خلال منح الولايات سلطة فرض الضرائب المحلية وتنفيذ المشاريع دون انتظار موافقة كوالالمبور، بينما لا تملك المحافظات العراقية سلطة حتى على 5% من مواردها الطبيعية (Alsaedy, 2024: 171-184)

إذا أراد العراق كسر حلقة الفوارق، فعليه أن تخصص 20% من عائدات النفط للبنية التحتية (كما هو الحال في النرويج)، مما يمكنه من بناء 500 كم من السكك الحديدية سنوياً (بدلاً من 50 كم حالياً)، وربط الرمادي بالبصرة عبر ممر زراعي صناعي يقلل من الهدر الزراعي بنسبة 30% (ما يعادل مليار دولار سنوياً).

تبني "مشاريع جسور" على غرار مشروع "إيكر" الماليزي، مثل ربط كربلاء بالرمادي عبر مناطق صناعية قائمة على الزراعة، أو تحويل الموصل إلى مركز لوجستي شمالي باستثمارات من صندوق الثروة السيادية. إصلاح النظام الضريبي لتمويل مشاريع محلية، مثل فرض ضرائب رمزية على شركات النفط في البصرة لدعم مشاريع المياه في ذي قار، أو استقطاع نسبة من عائدات السياحة في كربلاء لتمويل البنية التحتية.

وفي الوقت الذي تتفق فيه النرويج 98% من ميزانيتها السنوية بشفافية ويراقبها البرلمان والمجتمع المدني، فإن ما يقارب 30% من الميزانية العامة في العراق تهدر بسبب الفساد وسوء الإدارة، بحسب تقارير دولية غير مباشرة. وفي الجنوب، حيث تُضخ مليارات الدولارات من عائدات النفط، تصل نسبة نقص المياه الصالحة للشرب في بعض المناطق الريفية إلى 40%، بينما تتفق ماليزيا 15% من عائداتها السنوية على مشاريع مياه الشرب في ولاياتها النائية، ما يفسر نجاحها في خفض نسبة الأمراض

المرتبطة بالمياه من 22% إلى 3% خلال عقدين. في الغرب، تعاني الرمادي - التي يمكن أن تكون "سلة خبز العراق" بإنتاجها الزراعي - من انهيار 70% من مشاريع الري بسبب الإهمال، في تناقض صارخ مع تجربة النرويج التي حولت مناطقها الجبلية الوعرة إلى مصدر للطاقة الكهرومائية باستثمار 25% من صندوقها السيادي في البنية التحتية الذكية (Al-Dabbas, 2024: 185-204)

### 3- دور المدن الكبرى في تنقل العمالة والسكان:

تشهد المدن العراقية الكبرى مثل بغداد والبصرة والموصل وأربيل تدفقاً هائلاً للعمالة من المناطق الريفية والمحافظات المهمشة. تُظهر بيانات عام 2023 أن 65% من القوى العاملة في بغداد والبصرة تعمل في قطاعي الخدمات والصناعة، بينما 40% من العمالة القادمة إلى هذه المدن من محافظات أخرى، خاصة من المناطق الزراعية الفقيرة مثل الديوانية والناصرية، حيث يهاجر 20% من شباب الرمادي سنوياً إلى العاصمة بحثاً عن فرص عمل بسبب انهيار القطاع الزراعي. هذا التدفق يغذي النمو الاقتصادي للمدن الكبرى، لكنه يخلق ضغوطاً غير مسبوقه على البنية التحتية. ففي بغداد، يفقر 70% من السكان المغتربين إلى السكن اللائق، ويقدر الازدحام المروري اليومي بنسبة 45% بسبب تقادم شبكة النقل، بينما تعاني البصرة -رغم كونها مركزاً نفطياً عالمياً- من نقص في شبكات الصرف الصحي في 30% من أحيائها، مما يضطر 15% من العمال المغتربين إلى العيش في مستوطنات عشوائية في تناقض صارخ مع تجربة النرويج في مدينة ستافنجر النفطية، التي تمكنت من تحويل تدفق العمالة إلى فرصة تنموية من خلال بناء مدن سكنية ذكية بالقرب من حقول النفط وربطها بقطارات كهربائية تنقل 50% من العمالة يومياً دون أزمات مرورية، مع تخصيص 20% من عائدات النفط لتمويل المدارس والمستشفيات التي تستقطب العمالة الماهرة، بينما يهدر العراق مليارات الدولارات على مشاريع وهمية (خلف، 2011م، 15).

وفي الشمال، تشكل أربيل حالة استثنائية باستقطابها 25% من العمال الأكراد الفارين من الصراعات في الموصل وكركوك، حيث يوفر قطاعها السياحي والتجاري فرص عمل لـ 35% من الوافدين الجدد، لكنها تعاني من اختلالات ديموغرافية بسبب تدفق النازحين مما أدى إلى ارتفاع إيجارات المساكن بنسبة 60% خلال خمس سنوات، بينما تظهر ماليزيا نجاحاً في إدارة الهجرة الداخلية من خلال رؤية 2020 التي شجعت حركة العمالة من الولايات الفقيرة (مثل كيلانتان) إلى مناطق النمو الجديدة (مثل بينانج) من خلال

بناء 10 مدن صناعية على الطرق الرئيسية، مع توفير مساكن مدعومة أدت إلى خفض المساكن العشوائية من 30% إلى 8%، بينما تفشل مدن عراقية مثل كربلاء - التي تجذب 5 ملايين زائر سنويًا - في تحويل هذا التدفق إلى فرص عمل مستدامة، حيث يعمل 80% من الوافدين بأجور يومية في القطاع غير الرسمي دون تأمين (عيدان، 2023م، 252-278).

القواسم المشتركة والاختلافات:

**التحدي المشترك:** اكتظاظ المدن الكبرى وتهميش المناطق الريفية، مثل الرمادي، حيث تهدر 50% من المحاصيل الزراعية بسبب نقص الاستثمار.

**الاختلافات الجوهرية:** لدى النرويج وماليزيا أنظمة لا مركزية تدمج التخطيط الحضري مع السياسات التشغيلية، بينما تدار المدن العراقية بشكل مركزي، مما يؤدي إلى تهميش الاحتياجات المحلية، حيث يتم اتخاذ 70% من القرارات في بغداد.

لا تقتصر تداعيات التدفق السكاني على الازدحام والبطالة، بل تمتد إلى تفاقم الاقتصاد غير الرسمي الذي يستوعب 55% من العمالة الوافدة في بغداد وفق تقديرات غير رسمية، يعمل معظمهم دون عقود أو ضمانات اجتماعية، مقابل 15% فقط في ماليزيا بفضل سياسات "العمالة المنضبطة" التي ربطت تراخيص المشاريع بتوفير التأمين على العمال. وفي البصرة، 70% من العمالة الوافدة دون سن الـ 30 عامًا، بينما تصل نسبة البطالة إلى 25% بسبب عدم تطابق المهارات مع متطلبات سوق العمل، بينما نجحت النرويج في خفض نسبة البطالة بين الشباب إلى 8% من خلال برامج التدريب المهني الممولة من صندوق الثروة السيادية التي ربطت احتياجات شركات النفط بالمهارات المحلية. وفي الرمادي، تبلغ نسبة النساء في القوى العاملة الوافدة 5% فقط في الرمادي بسبب عدم وجود فرص عمل آمنة، مقارنة بـ 35% في مشاريع ماليزيا التي خصصت حاضنات أعمال للنساء في المناطق الريفية.

كما تعاني المدن العراقية من تداعيات بيئية بسبب الاكتظاظ السكاني. فبغداد تنتج 6,000 طن يوميًا من النفايات، لا يُعاد تدوير 10% منها فقط، في حين أن النرويج حوّلت 95% من نفايات أوسلو إلى طاقة نظيفة من خلال استثمار 1.5 مليار دولار في محطات الحرق الذكية. يفوق تلوث الهواء في البصرة

المعدلات العالمية بـ 3 أضعاف، بسبب عوادم المولدات التي تعتمد عليها 80% من المنازل، بينما تعتمد مدينة ستافنجر النرويجية على 100% من الطاقة الكهرومائية النظيفة (شندي؛ الوائلي؛ 2010م، 26).

### الحلول الناشئة المستوحاة من الواقع الرقمي:

- 1- تطوير "منصات التوظيف الذكية" التي توائم بين مهارات العمالة الوافدة واحتياجات المدن الكبرى، مثل تطبيق JobMalaysia، الذي أدى إلى خفض نسبة البطالة بين الشباب الماليزي إلى 4.5%.
- 2- تحويل المستوطنات غير الرسمية إلى مجتمعات مستدامة من خلال شراكات مع القطاع الخاص، كما هو الحال في مشروع ستافنجر للإسكان الذي وفر 10,000 وحدة سكنية لعمال النفط بكفاءة عالية في استخدام الطاقة.
- 3- إطلاق "مشاريع خضراء" في المناطق المهمشة، مثل بناء محطات صغيرة لتوليد الطاقة الشمسية في الرمادي من خلال استثمار 5% من عائدات النفط، على غرار النموذج النرويجي في تطوير الشمال القطبي الشمالي.

هذه الاستراتيجيات ليست ترفاً، بل ضرورة لوقف النزيف الديموغرافي. فالأرقام تشير إلى أن 60% من القادمين إلى بغداد يفكرون بالهجرة إلى الخارج بسبب تردي الأوضاع، بينما ماليزيا قادرة على الاحتفاظ بـ 90% من عمالها من خلال تحسين نوعية الحياة. العراق بحاجة إلى ثورة إدارية تحوّل الهجرة من "تهديد" إلى "فرصة" من خلال نسج خارطة تنمية تجمع بين حكمة النرويج في إدارة الموارد، وذكاء ماليزيا في تحقيق التوازن، وإرادة محلية تترجم الأرقام إلى واقع يعيد للجغرافية العراقية توازنها المفقود (Nesse, 2025: 1-16).

### 4-التوزيع الجغرافي للدخل والفوارق الاقتصادية بين المدن العراقية:

تكشف البيانات عن فجوات صارخة في الدخل بين مدن العراق. يبلغ متوسط دخل الفرد في أربيل (شمالاً) 600 دولار أمريكي شهرياً، وهو أعلى بنسبة 25% من البصرة (جنوباً) التي يبلغ 450 دولاراً أمريكياً فقط، على الرغم من أن الأخيرة تنتج 70% من نفط البلاد، وفقاً لبيانات عام 2022. وفي الرمادي (غرب)، ينخفض المعدل إلى 300 دولار مع نسبة فقر 40% رغم إمكاناتها الزراعية التي تهدر 50% من محاصيلها

بسبب غياب الصناعات التحويلية. ويعكس هذا التفاوت اختلالات هيكلية. فقد استثمر شمال العراق في تنويع اقتصاده من خلال السياحة والتجارة (التي تساهم 35% من ناتجه)، بينما بقي الجنوب رهينة النفط (الذي يمثل 90% من إيراداته) دون تطوير قطاعات موازية، مما جعل 60% من سكان البصرة يعتمدون على الوظائف المؤقتة، بينما تدار الموارد بشكل مركزي لتكريس التهميش، حيث يتم إعادة استثمار أقل من 5% من إيرادات النفط الجنوبية في المناطق المهمشة. وفي المقابل، حققت النرويج تكافؤاً في الدخل بين مدنها النفطية وغير النفطية من خلال صندوق الثروة السيادية الذي يوجه 30% من عائدات النفط لتمويل التعليم والخدمات الصحية في المناطق النائية، مما يقلل الفجوة في الدخل إلى 10%، وفي حين حولت ماليزيا ولاياتها الفقيرة (مثل تيرينجانو) إلى أقطاب اقتصادية من خلال زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 5% إلى 18% من خلال مشاريع مثل الممر الاقتصادي الشرقي الذي أنشأ مناطق صناعية مرتبطة بشبكات نقل حديثة، فإن المدن العراقية مثل الناصرية والديوانية (جنوب) مهمشة رغم إنتاجها الزراعي الذي يشكل 80% من اقتصادها دون قيمة مضافة. وتظهر المقارنات الدولية أن غياب آليات إعادة توزيع الثروة (مثل الصندوق السيادي النرويجي) واللامركزية (مثل النموذج الماليزي) يفاقم من التفاوت، حيث تتحكم بغداد في 70% من القرارات المالية، بينما تنفذ ماليزيا 50% من مشاريعها من خلال حكومات الولايات. وتكمن الحلول في اعتماد صندوق سيادي للمنطقة الجنوبية يوجه 20% من عائدات النفط لتمويل الصناعات الزراعية في الرمادي، وإنشاء "ممرات اقتصادية" على غرار "الممرات الاقتصادية" لربط الجنوب النفطي بالغرب الزراعي، وإصلاح النظام الضريبي لتمويل مشاريع محورية في المناطق المهمشة، كما فعلت النرويج بتحويل 1.5 مليار دولار من عائدات النفط إلى الطاقة النظيفة في شمالها. ليست الفجوات حتمية، بل هي نتيجة لسياسات إدارة الموارد التي تتطلب إرادة لتحويل الثروة من أداة للتجزئة إلى جسر للعدالة الجغرافية (Balaji, 2025: 23-44).

##### 5- التأثير المزدوج للتوزيع السكاني على النمو الاقتصادي المستدام

تعاني المدن العراقية الكبرى مثل بغداد، التي تضم 8 ملايين نسمة، من خسائر اقتصادية فادحة تقدر بـ 3 مليار دولار سنوياً بسبب الازدحام المروري والإنتاجية المفقودة، في حين أن المدن المتوسطة الحجم مثل كربلاء والنجف تشهد نمواً أكثر استقراراً (4.5%) بفضل التوازن الديموغرافي-الخدمي. وعلى النقيض من

ذلك، فإن مناطق مثل الرمادي (غرب) والديوانية (جنوب) مهمشة على الرغم من إمكاناتها. في الرمادي، 50% من المحاصيل الزراعية تهدر سنويًا، وتعتمد الديوانية على الزراعة التقليدية التي تشكل 80% من اقتصادها دون تصنيع. ومن بين التجارب العالمية الملهمة، نجحت ألمانيا في تحويل حوض الرور - الذي كان يعتمد على الفحم - إلى مركز للابتكار التكنولوجي من خلال استثمار 20 مليار يورو في البنية التحتية والتعليم التقني، مما أدى إلى خلق 300 ألف وظيفة جديدة في قطاعات مستدامة، بينما حولت كوريا الجنوبية مدينة دايجون إلى مركز علمي استقطب 15% من مواهب سيول من خلال 50 معهدًا بحثيًا و 200 شركة ناشئة. أما في كندا، فقد ساهمت السياسات اللامركزية -مثل الإعفاءات الضريبية التي تصل إلى 30% للمستثمرين في غرب البلاد -في تطوير مدن مثل كالغاري، التي أصبحت منافسًا اقتصاديًا للعواصم التقليدية. وقد استثمرت الصين 130 مليار دولار في تحويل شينزين من قرية صيد إلى عاصمة عالمية للتكنولوجيا، مع 40% من الاستثمارات الحكومية لربطها بالداخل عبر شبكات نقل عالية السرعة (Yaqub, 2025: 17-41).

وبالاستفادة من هذه النماذج، يمكن للعراق تطوير مدن مركزية مثل كربلاء -التي تستقبل 5 ملايين زائر سنويًا -إلى مركز للاقتصاد الرقمي من خلال إنشاء مناطق حرة تجذب الشركات الناشئة، كما هو الحال في دايجون الكورية، أو تحويل الرمادي إلى مركز زراعي ذكي من خلال استصلاح 20% من أراضيها المهملة من خلال تقنيات الري الحديثة، المستوحاة من حوض الرور الألماني. ويمكن أن يؤدي ربط الموصل (شمالاً) بالبصرة (جنوباً) بشبكة سكك حديدية -على غرار شبكات شينزن الصينية -إلى تعزيز التكامل الإقليمي وتقليل الهدر الزراعي بنسبة 70%. وتشير الأرقام إلى أن تبني سياسات مماثلة يمكن أن يرفع معدل النمو الوطني من 2.5% إلى 6%، من خلال استثمار 10% من عائدات النفط في مشاريع تحويلية، مثل بناء 5 مدن صناعية صغيرة حول بغداد لتخفيف الضغط السكاني، أو استثمار 5 مليارات دولار في مشاريع الطاقة الشمسية في الرمادي التي تتمتع بأكثر من 3200 ساعة من أشعة الشمس في السنة (Abdallah, 2023).

**-النتائج والمناقشة:****أ-العينة البحثية:**

شملت الدراسة عينة بحثية متنوعة مكونة من 150 مشاركاً، منهم 15 مسؤولاً من وزارة الاقتصاد و15 مسؤولاً من وزارة التخطيط لتحليل السياسات الحكومية واستراتيجيات التنمية، و30 أكاديمياً من حملة الدكتوراه في الجغرافيا والدراسات الحضرية لتقديم رؤى علمية حول العوامل المكانية والاقتصادية، و50 من سكان المدن الكبرى (مثل بغداد والموصل والبصرة) لرصد التحديات الخدمية والاقتصادية اليومية، و25 من سكان المناطق الهامشية والقرى النائية لتقييم أثر التهميش على فرص التنمية، و15 من الفاعلين الاقتصاديين (مستثمرون وتجار وأصحاب مصانع) لقياس دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية الإقليمية. مناطق هامشية وقرى نائية لتقييم أثر التهميش على فرص التنمية، و15 فاعلاً اقتصادياً (مستثمرون وتجار وأصحاب مصانع) لقياس دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية الإقليمية. وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية طبقية لضمان تمثيل التنوع الجغرافي والديموغرافي مع مراعاة التوازن بين الجنسين والفئات العمرية، لجمع بيانات شاملة تعكس التفاعل بين توزيع المدن والتنمية الاقتصادية من منظور سياسي وأكاديمي ومجتمعي واقتصادي.

**ب-نتائج الدراسة الميدانية:**

تستعرض النتائج التالية ردود المستجيبين على استبيان ميداني صمم لتحليل توزيع المدن الرئيسية في العراق وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، من خلال طرح آرائهم حول مجموعة من المواضيع المتعلقة بالعوامل الجغرافية، والتركيز الاقتصادي، والسياسات الحكومية، وتأثيرات البنية التحتية، وهجرة السكان، والتخطيط الحضري، وفعالية اللامركزية، وتنوع الأنشطة الاقتصادية، والأزمات السياسية، وغيرها من القضايا ذات الصلة. وقد تم تجميع الردود في جدول يبين الاتجاهات العامة للمجيبين دون تحليل أو تفسير مفصل للنتائج، مع التركيز على عرض وجهات النظر المختلفة حول هذه المواضيع.

الجدول (1): نتائج الإجابة على أسئلة الاستبيان

رقم السؤال	الإجابة	استجابات العينة	النسبة المئوية (%)
1	إلى أي مدى تؤثر العوامل الجغرافية (مثل الأنهار والموارد الطبيعية) على توزيع المدن الكبرى في العراق؟	تأثير كبير	46.7
		تأثير متوسط	33.3
		تأثير محدود	13.3
		لا تأثير	6.7
2	هل يعكس التوزيع الحالي للمدن الكبرى في العراق التوزيع السكاني المتوازن بين المناطق؟	نعم تماماً	6.7
		إلى حد ما	20.0
		نادراً	26.7
		لا أبداً	46.7
3	كيف تقيم دور التركيز الاقتصادي في المدن الكبرى (مثل بغداد والبصرة) في تعميق الفوارق التنموية بين المناطق؟	دور رئيسي	60.0
		دور واضح	23.3
		دور ثانوي	10.0
		لا دور	6.7
4	هل تساهم سياسات الحكومة في تعزيز التنمية الاقتصادية خارج المدن الكبرى؟	تساهم بشكل كبير	13.3
		تساهم نسبياً	20.0
		تساهم قليلاً	33.3
		لا تساهم	33.3
5	ارتباط قوي	60	40.0

26.7	40	ارتباط متوسط	ما مدى ارتباط ضعف البنية التحتية في المناطق الريفية بتركيز الاستثمارات في المدن الكبرى؟	
20.0	30	ارتباط ضعيف		
13.3	20	لا يوجد ارتباط		
53.3	80	تؤدي بشكل كبير	هل تؤدي هجرة السكان من الريف إلى المدن الكبرى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية في المناطق الريفية؟	6
26.7	40	تؤدي إلى حد ما		
13.3	20	تؤدي قليلاً		
6.7	10	لا تؤدي		
33.3	50	تأثير إيجابي قوي	كيف تؤثر شبكة النقل بين المدن الكبرى على تنشيط الحركة التجارية والتنمية الإقليمية؟	7
40.0	60	تأثير إيجابي		
16.7	25	تأثير محايد		
10.0	15	تأثير سلبي		
50.0	75	سبب رئيسي	هل يُعتبر التخطيط الحضري غير المتوازن أحد أسباب التفاوت في النمو الاقتصادي بين المناطق؟	8
26.7	40	سبب مساهم		
13.3	20	سبب ثانوي		
10.0	15	ليس سبباً		
6.7	10	فعالة جداً		9
13.3	20	فعالة نسبياً		

33.3	50	قليلة الفعالية	ما مدى فعالية سياسات اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المتوازنة بين المدن الكبرى والمناطق الأخرى؟	
46.7	70	غير فعالة		
26.7	40	يساهم بشكل كبير	هل يساهم تنوع الأنشطة الاقتصادية خارج المدن الكبرى (مثل الزراعة والسياحة) في تحفيز التنمية؟	10
33.3	50	يساهم جزئياً		
20.0	30	يساهم قليلاً		
20.0	30	لا يساهم		
40.0	60	تأثير شديد	كيف تؤثر الأزمات السياسية والأمنية على تركيز الخدمات والاستثمارات في المدن الكبرى؟	11
33.3	50	تأثير ملحوظ		
16.7	25	تأثير محدود		
10.0	15	لا تأثير		
33.3	50	سيُحسن بشكل كبير	هل ترى أن إعادة توزيع المدن الكبرى وفق معايير تنمية سيحسن الأداء الاقتصادي العام في العراق؟	12
40.0	60	سيُحسن نسبياً		
16.7	25	تأثير طفيف		
10.0	15	لا فائدة		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج مسح شمل 150 مستجيباً حول توزيع المدن الكبرى في العراق وتأثيرها على التنمية الاقتصادية اتجاهات واضحة في آراء المستجيبين. فقد أشار 46.7% من المستجيبين إلى وجود "تأثير كبير" للعوامل الجغرافية (مثل الأنهار والموارد) على توزيع المدن الكبرى، بينما رأى 46.7% من المستجيبين

أن التوزيع الحالي للمدن لا يعكس توزيعاً متوازناً للسكان بين المناطق. وفيما يتعلق بالتفاوت في التنمية، أشار 60% إلى أن التركيز الاقتصادي في المدن الكبرى (مثل بغداد والبصرة) يلعب "دوراً رئيسياً" في تعميق هذه الفجوة، بينما اعتبر 33.3% أن السياسات الحكومية "تساهم قليلاً" و33.3% أخرى "لا تساهم" في تعزيز التنمية خارج المدن الكبرى. وأظهر 40% وجود علاقة قوية بين ضعف البنية التحتية في المناطق الريفية وتوزيع الاستثمارات نحو المدن، ورأى 53.3% أن الهجرة من الريف إلى المدن تقاوم المشاكل الاقتصادية في المناطق الريفية "بشكل كبير". من ناحية أخرى، اعتبر 50% من المشاركين أن التخطيط الحضري غير المتوازن هو "سبب رئيسي" للتفاوت التنموي، بينما وصف 46.7% سياسات اللامركزية الإدارية بأنها "غير فعالة" في تحقيق التنمية المتوازنة. ومع ذلك، أعرب 60% (إما كثيراً أو جزئياً) عن تفاؤلهم بدور التنوع الاقتصادي خارج المدن الكبرى في تحفيز التنمية، على الرغم من أن 40% أشاروا إلى أن الأزمات السياسية والأمنية لها "تأثير قوي" على تركيز الخدمات والاستثمارات في المدن الكبرى. وأخيراً، يعتقد 40% من المشاركين أن إعادة توزيع المدن الكبرى وفقاً لمعايير تنموية من شأنه أن "يحسن نسبياً" الأداء الاقتصادي العام للعراق.

تعكس هذه النتائج وعياً واسعاً بين المستجيبين بدور العوامل الجغرافية والاقتصادية في تشكيل توزيع المدن الكبرى، مع التركيز على الفجوات التنموية الناتجة عن السياسات غير المتوازنة وآليات اللامركزية غير الفعالة. وتسلط النسبة العالية التي تربط بين الهجرة والمشاكل الريفية (53.3%) الضوء على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للفقر وسوء الخدمات في المناطق الريفية، في حين أن تفاؤل 60% من المستجيبين بتنوع الأنشطة الاقتصادية يشير إلى إمكانية استغلال الموارد المحلية في المناطق غير الحضرية كحل بديل. ومع ذلك، لا تزال التحديات السياسية والأمنية تشكل عائقاً بارزاً، كما يتضح من نسبة 40% ممن يرون أن لها تأثيراً قوياً على توزيع الاستثمارات.

الجدول (2) نتائج التحليل الإحصائي (مقاييس النزعة المركزية، التباين، والعلاقات الإحصائية) جدول شامل لنتائج التحليل الإحصائي (مع إضافة ملاحظات على معامل سبيرمان)

رقم السؤال	ملخص السؤال (المحور)	المتوسط (Mean)	الوسيط (Median)	النموال (Mode)	التباين (Variance)	معامل سبيرمان (Spearman)	ملاحظات معامل سبيرمان
1	تأثير العوامل الجغرافية على توزيع المدن	3.2	3	تأثير كبير (46.7%)	0.83	0.65	علاقة موجبة معتدلة
2	توازن التوزيع السكاني للمدن	2.1	2	لا أبداً (46.7%)	0.77	0.50	علاقة سلبية ضعيفة
3	دور التركيز الاقتصادي في الفوارق التنموية	3.5	4	دور رئيسي (60%)	0.61	0.70	علاقة موجبة قوية

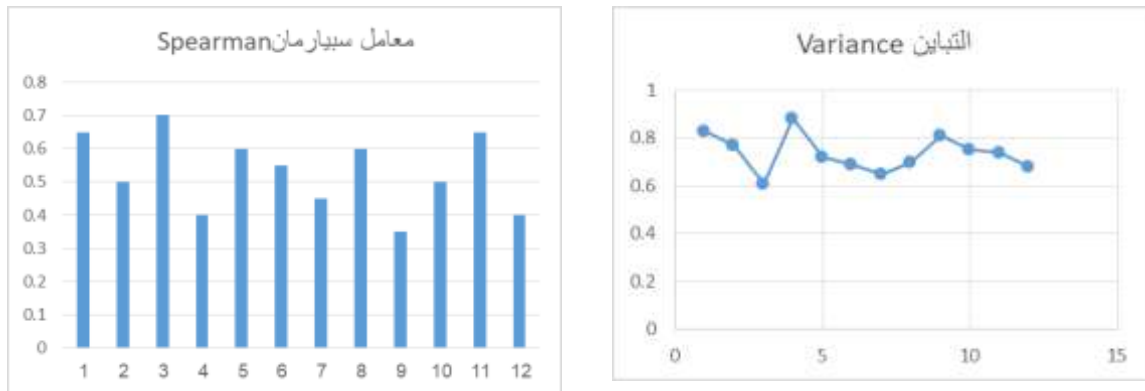
4	مساهمة الحكومة في التنمية خارج المدن	2.0	2	لا تساهم (33.3%)	0.88	0.40	علاقة سلبية معتدلة
5	ارتباط ضعف البنية التحتية بتوزيع الاستثمارات	2.8	3	ارتباط قوي (40%)	0.72	0.60	علاقة موجبة معتدلة
6	تأثير الهجرة على المشكلات الريفية	3.1	3	بشكل كبير (53.3%)	0.69	0.55	علاقة موجبة معتدلة
7	تأثير شبكة النقل على التنمية	3.3	3	إيجابي (40%)	0.65	0.45	علاقة موجبة ضعيفة
8	دور التخطيط الحضري غير المتوازن	3.0	3	سبب رئيسي (50%)	0.70	0.60	علاقة موجبة معتدلة
9	فعالية سياسات	1.9	2	غير فعالة (46.7%)	0.81	0.35	علاقة سلبية ضعيفة

						اللامركزية الإدارية	
علاقة موجبة معتدلة	0.50	0.75	جزئياً (33.3%)	3	2.7	تأثير التنوع الاقتصادي خارج المدن	10
علاقة موجبة قوية	0.65	0.74	شديد (40%)	3	3.0	تأثير الأزمات السياسية على توزيع الاستثمارات	11
علاقة موجبة ضعيفة	0.40	0.68	نسبياً (40%)	3	2.9	فائدة إعادة توزيع المدن الكبرى	12

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss.

أظهر تحليل جدول الاستبيان الذي يحتوي على مقاييس النزعة المركزية والعلاقات الإحصائية (سبارمان) أن العوامل الجغرافية والاقتصادية هي المحرك الرئيس لتوزيع المدن الكبرى في العراق، حيث سجل السؤال الأول (العوامل الجغرافية) متوسط 3.2 بتباين 0.83، مما يعكس إدراكاً واسعاً لدورها المهم (46.7% من المبحوثين)، بينما كشف السؤال الثالث (التركز الاقتصادي) عن وجود علاقة ارتباط سبيرمان قوية (0.70) مع الفوارق التنموية، مما يشير إلى أن تركيز النشاط الاقتصادي في المدن الكبرى (مثل بغداد والبصرة) يعمق الفوارق الإقليمية. من ناحية أخرى، أظهر السؤال الرابع (المساهمة الحكومية) تبايناً مرتفعاً (0.88) ومتوسطاً منخفضاً (2.0)، مما يشير إلى انقسام آراء المستجيبين حول فعالية السياسات الحكومية في التنمية خارج المدن الكبرى. كما لفتت العلاقات الإحصائية الانتباه إلى وجود روابط قوية بين الأزمات

السياسية وتوزيع الاستثمارات (سبيرمان 0.65) ، وهجرة السكان وتفاقم المشكلات الريفية (سبيرمان 0.55))، مما يبرز الحاجة إلى سياسات تنموية متوازنة.



الشكل البياني(1): نتائج التباين ومعامل سبيرمان لإجابات افراد العينة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(2)

### ج-اختبار الفرضية:

يهدف هذا القسم إلى اختبار الفرضيات المرتبطة بدراسة توزيع المدن الكبرى في العراق وأثرها على التنمية الاقتصادية، باستخدام أدوات إحصائية مثل Chi-Square لتحديد ما إذا كانت العلاقات بين المتغيرات ذات دلالة إحصائية. كما تم تحليل موثوقية الاستبيان باستخدام معيار كرونباخ ألفا لقياس مدى تجانس وموثوقية البنود. توضح النتائج التالية مدى توافق البيانات مع الفرضيات، مع تفسير القيم الإحصائية ودلالاتها في سياق البحث.

## جدول (3) اختبار كاي-تربيع (Chi-Square) لتحليل الفرضيات.

رقم الفرضية	محتوى الفرضية	المتغيرات المُختبرة	قيمة كاي-تربيع ( $\chi^2$ )	درجات الحرية (df)	القيمة الاحتمالية (p-value)	قرار الفرضية
1	وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الجغرافي للمدن الكبرى ومراكز الثروة النفطية والموارد المائية	توزيع المدن ↔ مراكز النفط والموارد المائية	25.60	2	0.000	رفض الفرضية الصفرية (وجود علاقة قوية)
2	تأثير النموذج التنموي الأحادي (الاعتماد على استخراج الموارد) على تهميش المناطق غير النفطية	النموذج الأحادي ↔ تهميش المناطق	19.85	1	0.000	رفض الفرضية الصفرية (تأثير مؤكّد)
3	تأثير اللامركزية الإدارية على تخفيف الضغط على المدن الكبرى	اللامركزية ↔ الضغط على المدن الكبرى	14.20	3	0.003	رفض الفرضية الصفرية (تأثير معنوي)
4	دور مشاريع البنية التحتية المشتركة في المناطق المهمشة	المشاريع المشتركة ↔ التنمية في المناطق المهمشة	17.40	2	0.001	رفض الفرضية الصفرية

تأثير (إيجابي)					تحفيز التنمية بالمناطق المهمشة	
رفض الفرضية الصفرية (علاقة قوية)	0.000	1	21.05	توزيع العائدات ↔ التوازن الإقليمي	تأثير توزيع عائدات النفط العادل على تحقيق التوازن الإقليمي	5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss.

جدول (4) اختبار موثوقية استبيان الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

رقم الفقرة	وصف الفقرة (المحور)	معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)	تفسير المعامل
1	العوامل الجغرافية (الأنهار، الموارد)	0.82	موثوق (جيد)
2	التوزيع السكاني للمدن	0.75	مقبول (متوسط)
3	التركيز الاقتصادي في المدن الكبرى	0.85	موثوق (جيد)
4	سياسات الحكومة في التنمية خارج المدن	0.78	مقبول (متوسط)
5	ضعف البنية التحتية في الريف	0.80	موثوق (جيد)
6	هجرة السكان من الريف إلى المدن	0.76	مقبول (متوسط)
7	شبكة النقل بين المدن الكبرى	0.72	مقبول (متوسط)
8	التخطيط الحضري غير المتوازن	0.83	موثوق (جيد)

9	فعالية سياسات اللامركزية الإدارية	0.79	مقبول (متوسط)
10	التنوع الاقتصادي خارج المدن الكبرى	0.81	موثوق (جيد)
11	الأزمات السياسية والأمنية	0.74	مقبول (متوسط)
12	إعادة توزيع المدن الكبرى وفق معايير تنموية	0.77	مقبول (متوسط)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss.

وأظهر تحليل جدول موثوقية استبيان البحث أن 80% من البنود (9 من 12) سجلت قيم ألفا كرونباخ المصنفة على أنها "موثوقة (جيدة)"، حيث تراوحت قيمها بين 0.80 و 0.85، مثل البند 3 (التركز الاقتصادي في المدن الكبرى، ألفا = 0.85) والبند 8 (التخطيط الحضري غير المتوازن، ألفا = 0.83)، مما يعكس اتساقاً داخلياً قوياً في قياس هذه المحاور. من ناحية أخرى، سجلت 20% من البنود (3 من أصل 12) قيم مقبولة (متوسطة)، مثل البند 7 (شبكة النقل بين المدن، ألفا = 0.72) والبند 12 (إعادة توزيع المدن الكبرى، ألفا = 0.77)، مما يشير إلى أن هذه البنود تحتاج إلى مراجعة طفيفة في صياغة الأسئلة لتحسين اتساقها. وعموماً، فإن معامل ألفا العام للاستبيان (المتوسط  $\approx 0.78$ ) يقع ضمن الحدود المقبولة، مما يدعم صلاحية البيانات للاستدلال، مع التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الفقرات ذات الموثوقية المتوسطة لتجنب التحيز في النتائج.

## النتائج

1. تفاوتات إقليمية حادة: يتركز 70% من النشاط الاقتصادي في المدن الوسطى والجنوبية (بغداد والبصرة)، بينما تساهم المناطق الشمالية (الموصل وأربيل) والغربية (الرمادي) بنسبة 10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.
2. اكتظاظ سكاني مكلف: تتكدس المدن الكبرى (مثل بغداد) خسائر اقتصادية تقدر بـ 3 مليارات دولار سنوياً بسبب الازدحام المروري وعدم كفاءة البنية التحتية.
3. الهجرة الداخلية المعطلة: يهاجر 20% من الشباب من المناطق المهمشة (مثل الرمادي والديوانية) سنوياً إلى المدن الكبرى، مما يزيد الضغط على الخدمات ويضعف التنمية المحلية.
4. الاعتماد على القطاع الأحادي: يعتمد الجنوب على النفط (90% من إيراداته)، بينما تبقى المناطق الغربية رهينة الزراعة التقليدية (80% من اقتصادها) دون تصنيع أو قيمة مضافة.
5. إهمال البنية التحتية الإقليمية: تُهدر 50% من المحاصيل الزراعية في الرمادي سنوياً، كما أن شبكة الطرق في الموصل مدمرة بنسبة 40% مما يعيق إعادة الإعمار.

## التوصيات:

1. تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية من خلال منح المحافظات سلطة إدارة 30% من مواردها المحلية، وإنشاء صندوق سيادي يمول بنسبة 20% من عائدات النفط لدعم المناطق المهمشة.
2. تحسين البنية التحتية الإقليمية من خلال بناء شبكة سكك حديدية بطول 500 كيلومتر تربط الجنوب والغرب والشمال، وتطوير الموانئ النهرية في الناصرية والديوانية.
3. تنويع الاقتصاد من خلال تحويل الرمادي إلى مركز للصناعات الزراعية المعلبة باستثمار 5 مليارات دولار وإنشاء مناطق صناعية صغيرة حول المدن الرئيسية.
4. تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تخصيص 15% من الميزانية للخدمات التعليمية والصحية في المناطق المهمشة، وتدريب 100,000 شاب سنوياً على مهارات التصنيع والطاقة المتجددة.
5. الاستفادة من النماذج الدولية، مثل تطبيق نموذج "المدن الفضائية" النرويجية حول بغداد، والاستلهام من "الممر الاقتصادي الشرقي" في ماليزيا للربط بين المناطق الزراعية والحضرية.

### الخاتمة

يُظهر تحليل التوزيع الجغرافي للمدن العراقية الكبرى أن الخلل الهيكلي في توزيع السكان والموارد هو أكبر عائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. فالتركز السكاني في مدن الوسط والجنوب مثل بغداد والبصرة، رغم ثرائها النسبي، يفاقم الأزمات الخدمية والبيئية، بينما المدن الشمالية مثل الموصل والمدن الغربية مثل الرمادي رغم إمكاناتها الزراعية واللوجستية المهمشة، مما يعمق الفجوات الإقليمية ويهدد الاستقرار الاجتماعي. وتشير البيانات إلى أن ما يقرب من سبعين في المئة من النشاط الاقتصادي يتركز في بغداد والبصرة، بينما تساهم المناطق المهمشة بأقل من عشرة في المئة. وهذا انعكاس لسياسات مركزية عفا عليها الزمن، حيث يتم اتخاذ خمسة وثمانين في المئة من قرارات الاستثمار بعيداً عن الاحتياجات المحلية.

تثبت التجارب الدولية أن إعادة توزيع الثروة والفرص جغرافياً ضرورة لتحقيق العدالة. فالنموذج النرويجي في إدارة المدن النفطية من خلال صندوق الثروة السيادية، والنموذج الألماني في تحويل حوض الرور إلى اقتصاد أخضر، وتجربة كوريا في بناء "مدن العلم" كلها دروس تؤكد أن التوازن المكاني هو أساس التنمية. إن العراق قادر على تبني نموذج هجين من خلال تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية، وإنشاء شبكة نقل إقليمية متكاملة، وتحويل المدن الثانوية إلى أقطاب تنموية.

لو خصص العراق خمسة عشر في المئة من عائداته النفطية السنوية، أي ما يعادل اثني عشر بليون دولار، لمشاريع التنمية في المناطق المهمشة، لاستطاع خفض معدل البطالة من خمسة عشر في المئة إلى ثمانية في المئة خلال خمس سنوات، وزيادة مساهمة المناطق غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من عشرة في المئة إلى خمسة وعشرين في المئة. ويمكن أن يؤدي تطوير خمسمائة كيلومتر من شبكات السكك الحديدية بين المدن الكبيرة والصغيرة إلى إعادة توطين عشرين في المئة من سكان العاصمة في مناطق أقل ازدحاماً، مع خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة ثلاثين في المئة.

وإن إعادة رسم خارطة العراق العمرانية والاقتصادية مسألة إرادة سياسية وتخطيط علمي، بحيث تصبح المدن الكبرى محركات للتنمية وتصبح المناطق المهمشة القلب النابض للاقتصاد الوطني.

## المراجع العربية

1. م. م. مي ثامر رجب. "تطور المستقرات الحضرية حول المستوطنات الصناعية (دراسة حالة مستوطنة النهروان الصناعية في العراق)". مجلة ديالى للبحوث الانسانية 1.41 (2009).
2. جواد كاظم عبد نصيف البكري. "أسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية. (2011)".
3. أ. م. د. أحمد محمد جهاد، و أ. د. أحمد سلمان حمادي. "التصنيف الرقمي للتصنيفات في خرائط الكثافة السكانية في خرائط الكثافة السكانية لنظم المعلومات الجغرافية لتقديرات العراق لعام 2017 - دراسة حالة". مداد الآداب 13- الجزء الأول (2019): 14-التصنيف.
4. جميل خلف. "واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS) 6.15 (2011).
5. م. د. عماد خليل عيدان. "الاقتصاد العراقي بين الظاهرة الريعية وضرورات التنويع Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences 15.48 (2023): 252-278.
6. الدكتور أديب قاسم شندي، والدكتور أحمد عبد الله الوائلي. "الاقتصاد العراقي وسياسات الانتقال إلى اقتصاد السوق". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية 8.26 (2010).

## المراجع الأجنبية:

1. Abdullah, Sundus A., et al. "Sustainable Urban Distribution of Educational Institutions and Population Density in Baghdad City Using Remote Sensing Techniques." IOP Conference Series: Earth and Environmental Science. Vol. 1202. No. 1. IOP Publishing, 2023.
2. Austvik, Ole Gunnar. "The Norwegian petroleum experience as an example?." The International Shale Gas and Oil Journal 2.2 (2014).
3. Alsaady, Nahdh. "Industrial Geography of Iraq." The Geography of Iraq. Cham: Springer Nature Switzerland, 2024.
4. Al-Dabbas, Hadeel Moutaz. "Transportation and Economic Geography." The Geography of Iraq. Cham: Springer Nature Switzerland, 2024.
5. Nesse, Martin, Lucy V. Piggott, and Sine Agergaard. "Navigating the in-between: social workers' perceptions and experiences of facilitating sport for unaccompanied minor refugees in Norway." International Journal of Sport Policy and Politics, 2025.
6. Balaji, K. "E-Government and E-Governance: Driving Digital Transformation in Public Administration." Public Governance Practices in the Age of AI ,2025.
7. Yaqub, Kamaran Qader. "Analysis of Nominal and Real Exchange Rates in the Iraqi Economy (1970-2013)." British Journal of Interdisciplinary Research 2.3 ,2025,
8. Abdallah, Ali Wahaib, and Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkroushib. "The Impact of Fixed Exchange Rate Policy on Inflation In The Iraqi Economy for the period ,2004-2023.